

منهجية القنوجي في الترجيح في تفسيره فتح البيان في مقاصد القرآن

الأستاذ سالم سعيد عبد الله ياسر الكعبي¹، الأستاذ المشارك الدكتور رضوان جمال الأطرش²

ملخص البحث:

إن المِطَّلَع على كتاب فتح البيان في مقاصد القرآن للمفسر صديق حسن القنوجي، يجد نفسه أمام كتاب وموسوعة ضخمة في دراسات، التفسيرية والفقهية، والحديثية في نفس الوقت. حيث أن مؤلفه قد ألمَّ إلماماً واسعاً بمختلف فنون العلم، أهمها والحديث ومصطلحه والقرآن وعلومه، والفقه وأصوله واللغة وعلومها؛ نجد كتاب فتح البيان في مقاصد القرآن، قد أعتنى به مؤلفه وجمع أنواعاً متعدّدة من الشرح، لذا نجد أن التعددية من هذه العلوم في كتابه قد جعلت للمفسر منهجية في الترجيح، حيث اتخذ منهجاً خاصاً أتبعه في كتابه، وتتضح منهجية في الترجيح من خلال وجوه الترجيح، وصيغ الترجيح، وهذا المنهجية نجدها عند كثيراً من المفسرين ولكن الذي يميز القنوجي في منهجية انه يستخدم قواعد الترجيح لدى المفسرين، فيجعلها ميزة لتقوية حجته، لذا سيرز الباحث من خلال البحث استقراء وإظهار هذا والمنهجية في الترجيح لديه، في كتابه فتح البيان في مقاصد القرآن.

الكلمات المفتاحية: منهجية القنوجي، التفسير-مقاصد القرآن.

¹ طالب دكتوراه بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا bnyaser@gmail.com

² الأستاذ المشارك بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا radwan@iiium.edu.my

ABSTRACT

In his life, man follows various ways in his endeavor to research anything which would please him and develop his life socially, scientifically, ethically and behaviorally. Education remains the basis of human development and civilizational construct. Since the time immemorial, man has paid a special attention to educational matters through different methods, and specifically, it received a great attention in the Islamic civilization. We have sought to add the educational matters which could benefit Muslims in particular and non-Muslims in general, based on the most miraculous book witnessed in history, the Noble Qur'an, the last of the revealed scriptures. In an effort to achieve the objectives of this research, the inductive and analytical methods were employed to draw out some educational rules from the Qur'anic chapter called Sūrat Al-Isrā' in order to be presented in the form of thesis. The chapter was presented with its exegesis from the authorized books of Tafsīr. Afterwards, substantiated by both the Qur'an and Sunnah, educational rules were deduced. Also, we were keen on having valid inferences far from interpretations and distortions. Moreover, the term 'rule' was defined both literally and operationally, as well as its classifications and requirements. The occasion of revelation of the chapter (Sūrat Al-Isrā') was highlighted. The educational rules which comprise four aspects (worship (Al-' Ibādah), faith (Al-Īmān), ethics (Al-Akhlāq), and behavior (Al-Sulūq)) were discussed and their effects on individuals and the society. Then, we moved to practical applications in some aspects, shedding light on the contemporary challenges and how they are addressed by the chapter.

Keywords: Methodology of Qunnuji- Tafsir- Objectives of Quran.

المطلب الأول: التعريف بالتفسير

أولاً: وصف الكتاب

يعتبر تفسير فتح البيان في مقاصد القرآن من أحسن مؤلفات صديق حسن خان، ومن أروع ما كتب في تفسير كتاب الله، حيث جمع بين علم الرواية الدراية¹، واستفاد من كتب المفسرين القدامى والمحدثين ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية، والأمام ولي الله الدهلوي، ولكن المطلع على كتب التفاسير يجد أن صديق حسن خان كان معتمداً على كتاب فتح القدير للعلامة محمد بن علي الشوكاني، ولكن المؤلف اضم في إضافات كثيرة، وفوائد لغوية، وفقهية، وجعلة عبارة سهلة، وهو كتاباً متوسط ليس بالطويل الممل ولا القصير المخل، كما قال القنوجي "كتاباً في أيسر زمان وأحسن تقدير، متوسطاً بين الطويل الممل والقصير المخل، وجمعه جمعاً حسناً بعبارة سهلة وألفاظ يسيرة مع تعرض للترجيح بين التفاسير المعارضة في مواضع كثيرة"².

ثانياً: أسباب تأليفه:

بين رحمه الله أسباب تأليفه لهذا التفسير في مقدمته يرجع إلى أمرين :
الأول: إجابته للأهل العلم من محبيه ومخلصيه الذين اصرروا عليه وطلبوا منه كتابة تفسير خاصاً به على منهج القرآن والسنة.

وقال رحمه الله " حتى سألني جماعة من أهل العلم ممن يتحرى إتباع السنة والكتاب، ويجتنب الابتداع في كل باب، وألحوا علي وأظهروا الفقر إلي ولم يسعني إلا إسعاف ما أملوه، وإنجاح ما سألوه، فأجبتهم معتمداً على فضل الله وتيسيره ممتثلاً بوصية رسول الله - صلى الله عليه وسلم

¹ علم الرواية: وهو العلم الذي يبحث فيه عن كيفية اتصال الحديث برسول الله ﷺ من حيث الصحة والضعف، ومن حيث أحوال رواتها ضبطاً وعدالة، وأحوال رجالها جرحاً وتعديلاً، ومن حيث كيفية السند اتصالاً وانقطاعاً، وغير ذلك. وعلم الدراية: هو علم يبحث عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث، والمراد منها مبنياً على قواعد العربية، وضوابط الشريعة، ومطابقاً لأحوال النبي ﷺ. أحمد مصطفى الشهير بطاش كبري زاده، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1405هـ/ 1985م)، ج2، ص52-113.

² محمد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، (بيروت: المكتبة العصرية، د.ط، 1412هـ/ 1992م)، ج1، ص20، 21.

- فيهم فيما يرويه أبو سعيد الخدري ويرفعه: " « إن رجالاً يأتونكم من أقطار الأرض يتفقون في الدين فإذا أتوكم فاستوصوا بهم خيراً »³ " ومقتدياً بالسلف الماضين في تدوين علوم الدين إبقاء على الخلق وإيفاء للحق.
الأمر الثاني: التجديد في التفسير .

لا ريب أن التجديد حاجة ضرورية للأمة، تزداد كلما بعد الناس عن الدين، وكلما تطور العصر، وقد اجتمعت جملة من الأسباب والبواعث للقنوجي لدعوة للتجديد في التفسير واهمها الحالة الدنية التي كانت عليها بلاده كما وصفها وقال "وعمدة بضاعتهم اليوم هي الفقه الحنفي على طريق التقليد دون التحقيق، إلا ما شاء الله تعالى في أفراد منهم، ولأجل هذا يتوارثه أولهم عن آخرهم، ويتناقله كابهم عن كابهم، حتى كثرت فيهم الفتاوى والروايات، وعمت البلوى بتعامل هذه التقليديات، وتركت النصوص المحكمات، وهجرت سنن سيد البريات، ورفض عرض الفقه على الحديث، وتطبيق المجتهديات بالسنن، ودرج على ذلك زمان كثير"⁴. وكذلك ظهور الفرق الضالة، والمذاهب الفكرية المنحرفة في عصره، مما توجب عليه الدعوة للتجديد في أمر الدين، كي لا يقع المسلمين، فريسة لتلك الفرق الضالة ولآرائهم. وهذا ما يره الباحث من اهم الأسباب التي جعلت القنوجي يدعوا الى التجديد في التفسير، لأن التفسير يشمل جميع العلوم الشرعية، من الأسباب الأخر إيقاظ همم النائمين عن العلم الشرعي. وقال رحمه الله " وليس على ما جمعه وصنفوه مزيد، ولكن لا بد في كل زمان من تجديد ما طال به العهد وقصر للطالبين فيه الجد والجهد، إيقاظاً للنائمين، وتحريضاً للمتثبطين"⁵

³ محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، سنن الترمذي، تحقيق، أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وآخرون، (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1395 هـ / 1975 م) ج5، ص30، رقم الحديث 2650.

⁴ محمد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي، الحطة في ذكر الصحاح الستة، (بيروت: دار الكتب التعليمية، ط1، 1405 هـ-1985 م)، ج1، ص135.

⁵ القنوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، المصدر السابق، ج1، ص20.

ثالثاً: طبعات الكتاب:

الف القنوجي رحمه الله كتابه في عشر مجلدات ضخمة باللغة العربية، وطبع أول مرة في المطبع الصديقي بإدارة بهوبال سنة 1290هـ، وطبع في مصر بولاق عام 1300هـ، وقد طبع في بيروت في المكتبة العصرية سنة 1412هـ / 1992م، وأعتنى بهذا الطبعة وقدم لها وراجعها، خادم العلم عبدالله بن ابراهيم الأنصاري، وعدد أجزائها خمسة عشر. والملاحظ أن هذا الطبعة تختلف عن الطبعة الأولى من حيث الأجزاء فقد جاءت الأولى والثانية التي في مصر بعشرة أجزاء وهذه بخمسة عشر جزء.

رابعاً تسمية الكتاب:

قد اختار القنوجي رحمه الله اسماً لتفسيره سماه " (فتح البيان في مقاصد القرآن)⁶ ولم يبين حمه الله تاريخ البداية في كتابته، ولكن بين تاريخ النهاية وكم كان عمره آن ذاك إما نهاية قال القنوجي: " وإلى هنا انتهى هذا التفسير الجامع بين فني الرواية والدراية، الرفع من ألوية التحقيق والتنقيح أعظم راية، وكان الفراغ منه في ضحوة يوم الجمعة لعله التاسع والعشرون من شهر ذي الحجة أحد شهور سنة تسع وثمانين بعد مائتين وألف من الهجرة النبوية"⁷. وحين انتهى منه كان عمره 15 سنة، وقال القنوجي "وقد طعنت في العشر الخامس من عمري" لنختتم الكلام بالحمد لله رب العالمين كما بدأنا به أول مرة، وصلى الله تعالى وسلم وبارك على خير خلقه محمد وآله وصحبه كرة بعد كرة. انتهى الكتاب بعون الله"⁸

المطلب الثاني منهجه في الترجيح في تفسيره

الفرع الأول: وجوه الترجيح لدى القنوجي:

1- الترجيح بدلالة الكتاب

⁶ المصدر السابق، ج1، ص24.

⁷ المصدر السابق، ج15، ص471.

⁸ المصدر السابق، ج15، ص472.

اهتم به القنوجي رحمه الله في ترجيحاته بدلالة الكتاب، وكثيرا ما يخذأ بظاهر القرآن وهذا دئب المفسرين ، وكان يعتمد في ترجيحه بسياق القرآن إما بدلالة الآية، أو بآيات تقوي ترجيحه ؛ لأن التأييد بالقرآن يدل على صحة قوله واستقامته. الأمثلة على ذلك⁹:

﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرِيصٌ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: 226]. بين رحمه أن الجمهور وقد أوجب الجمهور على المولى إذا فاء بجماع امرأته الكفارة، ولكنه خلفهم بدلالة من الكتاب وقال وقال الحسن والنخعي: لا كفارة عليه، وللصحابة والتابعين في هذا أقوال مختلفة متناقضة، والمتعين الرجوع إلى ما في الآية الكريمة وهو ما عرّفناك واشدد عليه يدك ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ﴾ [البقرة: 226]. للزوج إذا تاب من إضراره بامرأته ﴿رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: 226]. لكل التائبين. حيث استدل القنوجي بقرنتين من الآية تدل على عدم وجوب الكفارة على المولى إذا فاء بجماع امرأته .

أما المثال الثاني على ترجيح القنوجي بدلالة الكتاب:

﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ [النساء: 6].

وضح القنوجي مشروعية الأشهاد على ما دفع لليتيم من مال واستدل بدلالة الكتاب عليه وقال ظاهر النظم القرآني مشروعية الإشهاد على ما دفع إليهم من أموالهم، وهو يعم الإنفاق قبل الرشد والدفع للجميع إليهم بعد الرشد، وهذا أمر إرشاد وليس للوجوب.

2- الترجيح بدلالة الحديث:

يعتبر الحديث وجه من وجوه الترجيح لدى المفسرين فلذا اهتم به القنوجي رحمه الله كثيرا في ترجيحاته، وبين منهجه و قال مقدمة تفسيره: "وكذلك إذا ثبت تفسير ذلك من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فهو أقدم من كل شيء بل حجة متبعة لا يسوغ مخالفتها لشيء آخر"¹⁰.

⁹ القنوجي ، المصدر السابق، ج2، ص11، ج3، ص21. ج3، ص29، ج3، ص70، ج5، ص62.

¹⁰ القنوجي، المصدر السابق، ج1، ص18.

وامثلة ذلك¹¹:

قال تعالى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: 223].

بين حرمة اتیان المرأة في دبرها واستدل بالأحاديث على حرمة ذلك.

قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " لا ينظر الله إلى رجل أتى امرأة من الدبر " عن ابن عمرو أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: " الذي يأتي امرأته في دبرها هي اللوطية الصغرى " .

3- الترجيح بدلالة اللغة

اهتم بها الشيخ القنوجي رحمه الله في ترجيحاته، حيث قال في مقدمة تفسيره: "إن التفسير الذي ينبغي الاعتداد به والرجوع إليه هو تفسير كتاب الله جل جلاله باللغة العربية حقيقة ومجازاً إن لم تثبت في ذلك حقيقة شرعية فإن ثبتت فهي مقدمة على غيرها"¹²، أي إذا ثبتت الحقيقة الشرعية فلاولى أن يفسر القرآن بها وإلا يعتمد على الحقيقة اللغوية، لأنها هي لغة القرآن.

وامثلة ذلك¹³:

قال تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا﴾ [النساء 3].

قد استدل بالآية على تحريم ما زاد على الأربع. وبينوا ذلك بأنه خطاب لجميع الأمة، وأن كل ناكح له أن يختار ما أراد من هذا العدد كما يقال للجماعة اقتسموا هذا المال وهو ألف درهم أو هذا المال الذي في البدره درهمين درهمين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة. وهذا مسلّم إذا كان المقسوم قد ذكرت جملة أو عين مكانه، أما لو كان مطلقاً كما يقال اقتسموا الدراهم، ويراد به ما كسبه فليس المعنى هكذا، والآية من الباب الآخر لا من

¹¹ القنوجي المصدر السابق، ج1، ص، 379، 359، 75، 451 .

¹² القنوجي، المصدر السابق ، ج1، ص 18.

¹³ المصدر السابق، ج2، ص409، ج3، 16، 362، ج4، ص285، ج5، ص94.

الباب الأول، على أن من قال القوم يقتسمون مالا معيناً كبيراً اقتسموه مثني وثلاث ورباع فقسّموا بعضه بينهم درهمين درهمين وبعضه ثلاثة ثلاثة وبعضه أربعة أربعة كان هذا هو المعنى العربي. وإنما جاء سبحانه بالواو الجامعة دون (أو) لأن التخيير يشعر بأنه لا يجوز إلا أحد الأعداد المذكورة دون غيره، وذلك ليس بمراد من النظم القرآني.

4- الترجيح بدلالة السياق

دلالة السياق هو تفسير القرآن ، والسياق القرآني هو أصل من أصول التفسير، وبه يفهم مراد كلام الله سبحانه وتعالى فهما صحيحا، ، ولا غنى للمفسر عنه فلذا اهتم به القنوجي رحمه الله كثيرا في ترجيحاته.

امثلة ذلك¹⁴

﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء 4].

بين رحمه الله اختلاف المفسرين لمن الخطاب في هذه الآية ورجح بدلالة السياق القرآني على ترجيحه وقال " ومعناها على كون الخطاب للأولياء أعطوا النساء من قراباتكم التي قبضتم مهورهن من أزواجهن تلك المهور، وقد كان الولي يأخذ مهر قريته في الجاهلية ولا يعطيها شيئا. والأول أولى وهو الأشبه بظاهر الآية وعليه الأكثر لأن الله تعالى خاطب الناكحين فيما قبله كما تقدم، فهذا أيضاً خطاب لهم. والملاحظ أنه وبني ترجيحه على لحاق الآية، وسبقها حيث قال لأن الله تعالى خاطب الناكحين فيما قبله كما تقدم، فهذا أيضاً خطاب لهم.

5- الترجيح بمقتضى القواعد الأصولية

نجد القنوجي رحمه الله اعتنى بهذا الوجه من وجوه التفسير، حيث كثر استعماله في الترجيح بين الأقوال.

¹⁴ القنوجي، المصدر السابق، ج3، ص21. 417، ج4، 155، 233، 261، 262.

امثلة ذلك¹⁵

(يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) تمضي من حين الطلاق تدخل تحت عمومها المطلقة قبل الدخول، ثم خصصت بقوله تعالى (فما لكم عليهن من عدّة تعتدونها) فوجب بناء العام على الخاص، وخرجت من هذا العموم المطلقة قبل الدخول، وكذلك خرجت الحامل بقوله تعالى (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) وكذلك خرجت الآية بقوله تعالى: (فعدتهن ثلاثة أشهر).

قال تعالى ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ﴾ [النساء 32]. فيه تخصيص بعد التعميم، ورجوع إلى ما يتضمنه سبب نزول الآية من أن أم سلمة قالت: يا رسول الله تغزو الرجال ولا نغزو ولا نقاتل فنستشهد، وإنما لنا نصف الميراث¹⁶.

6- الترجيح بمقتضى قواعد الترجيح لدى المفسرين

إن من منهج القنوجي في الترجيح توظيف قواعد الترجيح في ترجيحه بين الأقوال، ولندعيم حجته في ذلك واليك بعض الأمثلة على ذلك
قواعد الترجيح المتعلقة بالنص القرآني .

القاعدة الأولى " إدخال الكلام في معاني ما قبله وما بعده أولى من الخروج به عنهما إلا بدليل يجب التسليم له " .¹⁷ هذا القاعدة مقررة عند أهل التفسير، وقد استدال الأمام القنوجي بهذه القاعدة في معرض تفسيره لقوله

قال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ إِنِ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَيَّ إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا تُجْرُمُونَ﴾ [هود:35].

¹⁵ المصدر السابق، ج3، ص101، 406، 428، 429، ج4، 35، 59، 150،

¹⁶ محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین، (بیروت: دار الکتب العلمیة، تحقیق: مصطفی عبد القادر عطا، ط1، 1411هـ/1990م)، کتاب التفسیر، ج2، ص335، رقم الحديث 3195.

¹⁷ القنوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، ج6، ص 174، أحمد سلامة أبي الفتوح، وعقود المرجان في قواعد المنهج الأمثل في تفسير القرآن من خلال أضواء البيان، (الرياض: دار الكيان، ط1 1426هـ)، ص126، حسين بن علي بن حسين الحري، قواعد الترجيح عند المفسرين، راجعه وقدم له الشيخ مناع بن خليل القطان، (المملكة العربية السعودية، دار القاسم، دط، 1417هـ/ 1996م) ج1، ص125.

بين رحمه الله وقد اختلف المفسرون في هذه الآية فقليل أنها حكاية عن نوح وما قاله لقومه، وقيل هي حكاية عن المحاورة الواقعة بين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وكفار مكة قاله مقاتل، فعلى هذا تكون الآية معترضة في قصة نوح والأول أولى، لأن الكلام قبلها وبعدها مع نوح عليه السلام¹⁸.

ومنهج الأمام القنوجي في هذه القاعدة هو التعليل لترجيحه وتقوية بالسياق الآية.

القسم الثاني : قواعد الترجيح المتعلقة بالسنة والآثار والقرائن.

القاعدة الأولى : : "إذا ثبت الحديث ، وكان في معنى أحد الأقوال فهو مرجح له على ما خالفه".¹⁹

بين القنوجي منهجية في الترجيح بالحديث الرسول صلى الله عليه وسلم في مقدمة حيث قال وكذلك إذا ثبت تفسير ذلك من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فهو أقدم من كل شيء بل حجة متبعة لا يسوغ مخالفتها لشيء آخر²⁰. هذا القاعدة مقررة عند أهل التفسير، وقد استدال الأمام القنوجي بهذه القاعدة في معرض تفسيره قوله تعالى ﴿ أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: 230]. ولكن لم يذكر نص القاعدة إنما اشار اليه بقوله والحق ما ذكرناه لأن ما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخصص عموم القرآن²¹.

حيث قال اختلف أهل العلم في عدة المختلة والراجح أنها تعتد بجيضة²² واستدل على ذلك باحاديث ومنها ما أخرجه أبو داود والترمذي عن ابن عباس: أن النبي صلى الله

¹⁸ القنوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، المصدر السابق، ج6، ص 174.

¹⁹ الشنقيطي، المصدر السابق، ج1، ص23. ، الحري ، قواعد الترجيح عند الحري، ج1، ص 206 .

²⁰ القنوجي، المصدر السابق، ج 1، ص18.

²¹ القنوجي، المصدر السابق، ج2، ص24.

²² القنوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، المصدر السابق، ج2، ص 23.

عليه وسلم أمر امرأة ثابت بن قيس أن تعتد بحیضة²³. ثم ساق الخلاف في المسألة إلى أن قال "والحق ما ذكرناه لأن ما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخص عموم القرآن"²⁴. القاعدة الثانية: "كل تفسير خالف القرآن أو السنة أو إجماع الأمة فهو رد"²⁵

هذا القاعدة مقررة عند أهل التفسير، وقد استدال الأمام القنوجي بهذه القاعدة في معرض تفسيره قوله تعالى ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَاقُوهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:223]. بين رحمه الله اختلاف المفسرين في قوله ﴿أَنَّى شِئْتُمْ﴾ أي من أي جهة شئتم من خلف وقدام وباركةً ومستلقية ومضطجعة وقائمة وقاعدة ومقبلة ومدبرة إذا كان في موضع الحرث، وإنما عبر سبحانه بكلمة أنى لكونها أعم في اللغة من أين وكيف ومتى، وأما سيبويه ففسرها بكيف²⁶. ولكن لم يذكر نص القاعدة إنما اشار إليه بقوله "وقد ذهب السلف والخلف من الصحابة والتابعين والأئمة إلى ما ذكرناه من تفسير الآية وأن إتيان الزوجة في دبرها حرام"²⁷ إلى أن قال "وقد فسرنا لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأكابر أصحابه بخلاف ما قاله هذا المخطيء في فهمه كائناً من كان"²⁸.

القسم الثالث: قواعد الترجيح المتعلقة بلغة العرب.

²³ سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية، د.ط، د.ت)، كتاب الطلاق، باب الخلع، ج2، ص269، رقم الحديث 2229. وقال عنه مرسل، محمد بن عيسى بن موسى بن الضحاك، الترمذي، تحقيق، ومحمد فؤاد عبد الباقي، (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1395هـ/1975م)، أبواب الطلاق واللعان، باب الخلع، ج3، ص483، رقم الحديث 1185، هذا حديث حسن غريب.

²⁴ القنوجي، المصدر السابق، ج2، ص24.

²⁵ القنوجي، المصدر السابق، ج1، ص18. و الحري، المصدر السابق، ج1، ص214.

²⁶ القنوجي، المصدر السابق، ج1، ص449.

²⁷ القنوجي، المصدر السابق، ج1، ص450.

²⁸ ال قنوجي، المصدر السابق، ج1، ص452.

القاعدة الأولى: يجب حمل كلام الله تعالى على المعروف من كلام العرب دون الشاذ والضعيف والمنكر²⁹ هذا القاعدة مقررة عند أهل التفسير، وقد استدال الأمام القنوجي بهذه القاعدة في معرض تفسيره قوله تعالى

قال تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾ [النساء 3]. وقال رحمه الله "من استدل بالآية على جواز نكاح التسع باعتبار الواو الجامعة، وكأنه قال انكحوا مجموع هذا العدد المذكور، فهذا جهل بالمعنى العربي، ولو قال انكحوا اثنتين وثلاثاً وأربعاً، كان هذا القول له وجه، وأما مع المجيء بصيغة العدل فلا. وإنما جاء سبحانه بالواو الجامعة دون (أو) لأن التخيير يشعر بأنه لا يجوز إلا أحد الأعداد المذكورة دون غيره"³⁰. ولكن لم يذكر نص القاعدة إنما اشاره اليه بقوله " فهذا جهل بالمعنى العربي"³¹.

الفرع الثاني: صيغ الترجيح في تفسيره

اتخذ القنوجي منهجا خاص به بترجيح بين الأقوال في المسائل التي يتعرض له ويكون في خلاف بين المفسرين . وسيدكر الباحث بعض هذه الألفاظ التي استخدمها القنوجي في تفسيره. بعد القراءة في تفسير فتح البيان الملاحظ أن صيغ والفاظ الترجيح لدى القنوجي في تفسيره تنقسم الى قسمين:

²⁹ العز بن عبد السلام، الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط1، 1408هـ)، ص220، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، الموافقات، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، (دار ابن عفان ط1، 1417هـ/ 1997م) ج2، ص135، إبراهيم بن علي بن المرتضى بن الفضل الحسيني القاسمي، محمد بن، أبو عبد الله، عز الدين اليمني ابن الوزير، إثبات الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط2، 1987م) ص154، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ/ 1990م، ص63. الحربي، المصدر السابق، ج2، ص369.

³⁰ القنوجي، المصدر السابق، ج3، ص17.

³¹ القنوجي، المصدر السابق، ج3، ص17.

اولاً: صيغ صريحة تدل ترجيح القنوجي لهذا القول على باقي الأقوال

1- لفظ (الأول أولى): وهذا اللفظ استعمله كثيراً في ترجيحه بين الأقوال وهو

المشهور عنه عن باقي اللفاظ.

الأمثلة ذلك³²:

رجح عند قوله تعالى ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة 229]، الخطاب للأزواج أي لا يحل لهم أن يأخذوا مقابلة الطلاق مما دفعوه إلى نسائهم من المهر شيئاً دون ما عداه مما هو في ملكها. وقيل الخطاب للأئمة والحكام ليطابق قوله ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ فإن الخطاب فيه للأئمة والحكام، وعلى هذا يكون إسناد الأخذ إليهم لكونهم الأمرين بذلك ثم رجح وقال والأول أولى.

2- لفظ (أرجح الأقوال)

الأمثلة ذلك³³

عند قوله: ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور 3]. أن الكلام يدل على أن الزاني لا يرغب إلا في نكاح الزانية بخلاف الزانية فقد ترغب في نكاح غير الزاني؛ فلا جرم بين ذلك بالكلام الثاني، والمقصود زجر المؤمنين عن نكاح الزواني بعد زجرهم عن الزنا، وهذا أرجح الأقوال، وسبب النزول يشهد له كما تقدم.

3- لفظ (القول الأول هو الراسخ).

³² القنوجي، المصدر السابق، ج2، ص21، 27، 41، 63، 65، 106، 108.

³³ المصدر السابق، ج9، ص169، ج11، ص255، ج14، ص343، ج15، ص204.

أمثلة ذلك³⁴.

ورجح عند قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمَنَّ﴾ [البقرة 221]. قال رحمه الله ويحجب عن قولهم إن هذه الآية ناسخة لآية المائدة بأن سورة البقرة من أول ما أنزل، وسورة المائدة من آخر مما نزل، والقول الأول هو الراسخ.

4- لفظ (والأولى أن يقال)

أمثلة ذلك³⁵

رجح عند قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ [البقرة 222].

ورجح رحمه وقال : والأولى أن يقال أن الله سبحانه جعل للحل غايتين كما تقتضيه القراءتان إحداهما انقطاع الدم والأخرى التطهر منه، والغاية الأخرى مشتملة على زيادة على الغاية الأولى فيجب المصير إليها.

5- لفظ (أجيب)

أمثلة ذلك³⁶ :

رجح بهذا اللفظ عند قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة 234]
احتج أصحاب أبي حنيفة على جواز النكاح بغير ولي بهذه الآية لأن إضافة الفعل إلى الفاعل محمول على المباشرة، وأجيب بأنه خطاب للأولياء ولو صح العقد بغير ولي لما كان مخاطباً (والله بما تعملون خبير) لا يخفى عليه خافية.

³⁴ المصدر السابق، ج1، ص221، ج2، 193، 409، ج3، ص84، ج6، ص112، ج10، 43.

³⁵ المصدر السابق، ج1، ص448، ج2، ص131، 176، ج3، ص60.

³⁶ المصدر السابق، ج2، ص41، 164، 390، ج3، ص293، ص325.

6- لفظ (دليل على)

امثلة ذلك³⁷

وفي الآية دليل على أن الصّدّاق واجب على الأزواج للنساء، وهو مجمع عليه كما قال القرطبي، قال: وأجمع العلماء على أنه لا حد لكثيره .

7- لفظ (والذي ينبغي التعويل عليه)

امثلة ذلك³⁸:

ورجح عند قوله تعالى: ﴿وَرَبَائِبُكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ [النساء 23]

والذي ينبغي التعويل عليه في مثل هذا الخلاف هو النظر في معنى الدخول شرعاً أو لغة فإن كان خاصاً بالجماع فلا وجه لإلحاق غيره به من لمس أو نظر أو غيرهما، وإن كان معناه أوسع من الجماع بحيث يصدق على ما حصل فيه نوع استمتاع كان مناط التحريم هو ذلك.

8- لفظ (ظاهر واضح)

امثلة ذلك³⁹

ورجح عند قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة 227]. قال رحمه الله بيان حكم المولي من زوجته واعلم أن أهل كل مذهب قد فسروا هذه الآية بما يطابق مذهبهم، وتكلفوا بما لم يدل عليه اللفظ ولا دليل آخر ومعناها ظاهر واضح، وهو أن الله جعل الأجل لمن يولي أي يحلف من امرأته أربعة أشهر.

9- لفظ (والأول أظهر).

³⁷ المصدر السابق، ج3، ص 18، 21، 22، 30، 37، 46، 48.

³⁸ المصدر السابق، ج3، ص 72، ج7، ص 220.

³⁹ المصدر السابق، ج2، ص 12، ج11، ص 283، 410، ج13، ص 39.

امثلة ذلك⁴⁰.

رجح عند قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة 229]. بين رحمه الله معنى قال سبحانه: ﴿فَإِمْسَاكَ﴾ [البقرة 229]، أي بعد الرجعة لمن طلقها زوجها طلقتين ﴿بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة 229] أي بما هو معروف عند الناس من حسن العشرة وحقوق النكاح: ﴿أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة 229] أي بإيقاع طليقة ثالثة من دون ضرار لها. وقيل المراد إمساك بمعروف أي برجعة بعد الطليقة الثانية أو تسريح بإحسان أي بترك الرجعة بعد الثانية حتى تنقضي عدتها، والأول أظهر.

10- لفظ (وظاهر الأمر الوجوب)

امثلة ذلك⁴¹

رجح رحمه الله عند قوله تعالى: ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة 236]. بين رحمه الله حكم وجوب المتعة للمطلقة غير المدخول بها. وَمَتَّعُوهُنَّ أي أعطوهن شيئاً يكون متاعاً لهن، وظاهر الأمر الوجوب، وبه قال علي وابن عمر والحسن البصري وسعيد بن جبير وأبو قلابة والزهري وقتادة والضحاك.

11- لفظ (ظاهر الآية).

امثلة ذلك⁴².

رجح عند قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة 237].

⁴⁰ القنوجي، المصدر السابق، ج3، ص1، 449، ج2، ص20، ج3، ص152، 224، 439، ج4، ص127، 169، ج6، ص23، ص34.

⁴¹ المصدر السابق، ج2، ص46، 147، ج3، ص132، ج5، ص113.

⁴² القنوجي، المصدر السابق، ج2، ص49، 88، 244، 274، 342، ج3، ص169.

يرى القنوجي أن المسيس هو الجماع والخلوة لا تقوم مقام الدخول للمرأة غير المدخول بها نصف المهر ولا عدة عليها. وقال واختلفوا في الخلوة هل تقوم مقام الدخول وتستحق المرأة بها كمال المهر كما تستحقه بالدخول أم لا؟ فذهب إلى الأول مالك والشافعي في القديم والكوفيون والخلفاء الراشدون وجمهور أهل العلم وتجب أيضاً عندهم العدة، وقال الشافعي في الجديد: لا يجب إلا نصف المهر، وهو ظاهر الآية لما تقدم من أن المسيس هو الجماع، ولا يجب عنده العدة وإليه ذهب جماعة من السلف.

12- (لفظ الراجح).

امثلة ذلك⁴³

ويبين رحمه الله اختلاف المفسرين ورجح وقال :
وقد اختلف أهل العلم في عدة المختلعة والراجح أنها تعتد بحيضة لما أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه والنسائي والحاكم وصححه عن ابن عباس: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر امرأة ثابت بن قيس أن تعتد بحيضة⁴⁴.

13- لفظ (وظاهر القرآن الجواز).

امثلة ذلك⁴⁵

بين رحمه الله حكم طلب الزيادة على ما دفعه الرجل للمرأة من المهر وقال وقد اختلف أهل العلم إذا طلب الزوج من المرأة زيادة على ما دفعه إليها من المهر وما يتبعه ورضيت بذلك المرأة هل يجوز أم لا، وظاهر القرآن الجواز لعدم تقييده بمقدار معين.
لفظ (الحق)⁴⁶

⁴³ القنوجي، المصدر السابق، ج2، ص23، 57، 290، ج3، 134، 155، ج4، 42، 50، 105.

⁴⁴ الترمذي، سنن الترمذي، ج3، ص483، رقم الحديث 1185. سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، سنن أبي داود، (تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط1، 1430 هـ / 2009 م)، ج3، ص546، رقم الحديث 2229.

⁴⁵ القنوجي، المصدر السابق، ج2، ص24.

⁴⁶ القنوجي، المصدر السابق، ج2، ص39، 93، 99، 250، 171، ج3، 42، 163، 198.

بين رحمه الله عدة الحمل وقال: ولكنه قد خصص هذا العموم قوله تعالى (وأولات
الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) وإلى هذا ذهب الجمهور، وروي عن بعض الصحابة وجماعة
من أهل العلم أن الحامل تعتد بآخر الأجلين جمعاً بين العام والخاص وإعمالاً لهما.
والحق ما قاله الجمهور، والجمع بين العام والخاص على هذه الصفة لا يناسب قوانين
اللغة ولا قوانين الشرع، ولا معنى لإخراج الخاص من بين أفراد العام إلا بإذن حكمه مغاير لحكم
العام ومخالف له.

14- لفظ (وظاهر النظم القرآني).

امثلة ذلك⁴⁷:

ذكر هذا اللفظ ورجحه به في هذا الموضوع ﴿وَابْتََلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ
فَإِنْ أَنْسَلْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء 6].
بين رحمه الله ما المراد هنا بالرشد وقال وظاهر النظم القرآني أنها لا تدفع إليهم أموالهم إلا بعد
بلوغ غاية هي بلوغ النكاح مقيدة هذه الغاية بإيناس الرشد، فلا بد من مجموع الأمرين، فلا
تدفع إلى اليتامى أموالهم قبل البلوغ وإن كانوا معروفين بالرشد.

الفرع الثاني: صيغ التضعيف

ومن منهج القنوجي رحمه الله في تفسيره وترجيح بين الأقوال در القول وتضعيه باللفظ يدل على
أنه مرجوح لديه وغير صحيح.

1- لفظ (وليس في أقوال هؤلاء حجة البتة).

امثلة ذلك⁴⁸ :

﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا
أَنَّكُمْ مُلَاقُوهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: 223]

⁴⁷ المصدر السابق، ج 3، ص 27، 29، 37، 107، 210، 403.

⁴⁸ المصدر السابق، ج 1، ص 452.

رد قول من قال بجواز اتيان المرأة من دبرها قال قد روي القول بحل ذلك عن بعضهم كما قدمنا، وليس في أقوال هؤلاء حجة البتة ولا يجوز لأحد أن يعمل على أقوالهم فإنهم لم يأتوا بدليل يدل على الجواز فمن زعم منهم أنه فهم ذلك من الآية فقد أخطأ في فهمه، وقد فسرنا لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأكابر أصحابه بخلاف ما قاله هذا المخطئ في فهمه كائناً من كان.

2- لفظ (وعندي أن لا حجة في بعض ما احتج به أهل القولين جميعاً) أمثلة ذلك⁴⁹:

رجح عند قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة 228].
بين الخلاف الحاصل بين المفسرين في قوله معنى قوله تعالى قُرُوءٍ. وقال رحمه الله وعندي أن لا حجة في بعض ما احتج به أهل القولين جميعاً:
أما قول الأولين أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "دعي الصلاة أيام إقرائك" فغاية ما في هذا أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أطلق الإقراء على الحيض، ولا نزاع في جواز ذلك كما هو شأن اللفظ المشترك فإنه يطلق تارة على هذا وتارة على هذا، وإنما النزاع في الإقراء المذكور في هذه الآية.

3- لفظ (ولا اعتبار بأقوالهم) أمثلة ذلك⁵⁰:

ذكر هذا اللفظ ورجح به عند قوله ﴿مَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء 24].
بين رحمه الله حكم نكاح المتعة، وحرمة ورد قول الروافض وقال "من الروافض، ولا اعتبار بأقوالهم، وقد أتعب نفسه بعض المتأخرين بتكثير الكلام على هذه المسألة وتقوية ما قاله

⁴⁹ المصدر، السابق، ج2، ص15.

⁵⁰ المصدر السابق، ج3، ص83.

المجوزون لها، وليس هذا المقام مقام بيان بطلان كلامه، وقد طوّّل الشوكاني البحث ودفع الشبهة الباطلة التي تمسك بها المجوزون لها في شرحه للمنتقى فليرجع إليه.

الخاتمة

بعد هذه الجولة القصيرة في رحاب كتاب المفسر القنوجي فتح البيان في قاصد القران، يتضح أن المفسر القنوجي له منهجية، وطريقته في الترجيح ويعد من علماء الأمة الذين عنوا في تفسير كتاب الله تعالى .

فقد كانت منهجية قائمة في التفسيره على عدة جوانب التفسير القران بالقران، او ما يسميه بالنظم القراني وهذا نجده كثيرا عنده، ومن منهجيته أن فسر القران بالسنة لأن السنة هي المصدر الثاني التشريع، والمبينة للقران الكريم، حيث بين ذلك في مقدمة تفسيره حيث قال "وكذلك إذا ثبت تفسير ذلك من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فهو أقدم من كل شيء بل حجة متبعة لا يسوغ مخالفتها لشيء آخر" 51. اهتم القنوجي باللغة في منهجيته في الترجيح ، لأن اللغة هي التي نزل به القران به فيجب الاعتداد بها بتفسير كلام الله عز وجل.

⁵¹ القنوجي، المصدر السابق، ج1، ص 18.

قائمة المصادر والمراجع

ابن الوزير، إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي. (1987م). إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد. (ط2). بيروت: دار الكتب العلمية.

أبي داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (1430هـ/2009م). سنن أبي داود. (ط1). شعيب الأرنؤوط، محمّد كامل قره بللي (تحقيق) دار الرسالة العالمية.

الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك. (1395هـ/1975م). سنن الترمذي. (ط2). أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض (تحقيق). مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

العز، بن عبد السلام. (1408هـ). الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز. (ط1). بيروت : دار البشائر الإسلامية.

الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري. (1411هـ/1990م). المستدرک علی الصحيحين (ط1). مصطفى عبد القادر عطا (تحقيق). بيروت: دار الكتب العلمية.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي. (1417هـ/1997م). الموافقات. (ط1). أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، (تحقيق). دار ابن عفان.

القنّوجي، محمد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري.
(1412هـ/1992م). فتح البيان في مقاصد القرآن. (د.ط.). عبد الله بن إبراهيم
الأنصاري (تحقيق). بيروت: المكتبة العصرية.

القنّوجي، محمد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري.
(1405هـ/1985م). الحطة في ذكر الصحاح الستة. (ط1). بيروت: دار الكتب
العلمية.

السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين. (1411هـ/1990م). الأشباه والنظائر.
(ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

زاده، طاش كبري. (1405هـ/1985م). مفتاح السعادة ومصباح السيادة. (ط1).
بيروت: دار الكتب العلمية.